ولقائل ان يقول انما يتاتي هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد بنسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وهو سيبويه بجواز حذف المؤكد وبقي التاكيد في نحو مررت بزيد وجاني اخوه انفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين انتهى وقال ابن الصايغ ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف على تقديري محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول ممنوع وان اراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى واقول ليس هذا التنافي للمهم كما يفهم من قوله فان اراد وا انما هو اعتراض لابي علي الفارسي في كتاب الاغفال ذكره علي قول الزجاج في ان هذا ان لساحران ان المقدر لهما ساحران قال المصنف في الخامسة في الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه ايضا فانه سئل الخليل عن نحو مررت بزيد واخاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة قوله وقيل ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف قال ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا تقرر هذا صار الكلام له موضوع هذا كلام الناس انتهى واقول لا نسلم ان المضمر قصد به الموضوع لتقوية ضمير الشان وبالحذف حذفه بل قصد به ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير في حذفه ضمير الشان ولو سلم فمعنى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام فلا يدفع ما قاله ابن الصايغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وانما كان موضوعا للابهام قال اهل المعاني فايدة ضمير الشان تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يتقدم سبب معنى انتظر ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيا عظيما قوله ولانه لو ذكر عطف علي قوله بنيا قوله اذ الضمائر ترد الاشيا الى اصولها في المطابق يرد عليه مثل يدك ودمك وفيك واقول مراده ان الضمائر ترد الاشيا التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من اليد والفم ليسا اصلا غير مستعمل فلا يرد عليه قوله الا ترى ان من يقول لك ولم

يدك ووالله يقول لديك ولم يكنه ويدك لا فعلن اما الاولان فلان من يقول لذ ولم يدك يقول اصلها لدن ولم يكن ووجه رد النون يمامع المغاير وليس ثمة ما يكن نسبته هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسيأتي في حرف الها اصل حروف القسم فتدرده الضمير القسم الى اصل حروفه وهو الباء قوله اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه يعني وصيغة نصب هذا ان حينيذ غير مخالفة لصيغة رفعه قوله وكسه الها في احدي ابنتي هاتين اي وعكس الالف في ان هذا ان لساحران وانما كان هذا اعكس ذاك لان المتاخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذاك المتقدم مناسب للمتاخر من هنا الى آخر المقولة مضروب عليه في نسخة المصنف ومكتوب بدله في الهامش ولان الاول لحكم مارجحته الالف على الهاء الثانية مارجحته الهاء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان هذا في قراءة الاقلين ارجح منه في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاجنبية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين باليا في احدي ابنتي هاتين ارجح منه بالالف لما في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو بنتي في الها وانا اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني اذا هذا ان يقال جريا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جريا ونصبا ليس اعرابا بمذهبه ان قول الاقلين جريا ونصبا هذا ان لانه معقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا خبر ان ويدل عليه ايضا قول الاصل في المبني ان لا يختلف صيغة وحينيذ فالالف في جرة ان في الاية على قول الاقلين ارجح من الهاء على قول الاكثرين لما ذكر من الاجنبية ومناسبة الف ساحران والبا في هاتين عكس الالف فيهما على قول الاكثرين ارجح من الالف على قول الاقلين لمناسبة يا ابنتي فليتدبر قوله فالا تمام اذن عثرة في الشرح لاينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه الشارح فيما بعد على انه لا ينبغي اما يعد منا اقسام اما مسائل قوله اما انت ذا انفرد ولا من اقسام المسائل اما انت ولا من اقسام الامثال الا تفعلوه واقول مبني اعتراض على ان المصنف اراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما اراد الاقسام التي وقعت هنا لمطلقها وهي ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيه واثنان على سبيل الاصالة وهما قسما ان التي عقد الكلام لها ان المفتوحة المشددة قوله ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي